مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التوازن الإقليمي بين السعودية وإيران في منطقة الشرق الأوسط اتجاه الإرهاب الدولي سوريا نموذجاً
اسم الكاتب: م.د. رحمن عبد الحسين الظاهر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7264
تاريخ الاسترداد: 2025/06/16 04:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التوازن الإقليمي بين السعودية وإيران في منطقة الشرق الأوسط
اتجاه الإرهاب الدولي سوريا نموذجا

م.د. رحمن عبد الحسين الظاهر(*)
drr389087@gmail .com

الملخص:

يتناول هذا البحث عملية التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط بين الجمهورية الإسلامية والمملكة العربية السعودية، كون الطرفين يعدان من اهم دول المنطقة قوة واقتصادا ودبلوماسية، ويقودان محورين يختلفان جملة وتفصيلا في الرؤى والايدلوجية والتفكير الاستراتيجي، لكنهما يتفقان في الهدف وهو مد النفوذ في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا تتضح تحالفات كل فريق وامتداداته على الأرض ، وسعي كل منهما لامتلاك قدرات عسكرية كبيرة ،ومعدات تقنية وإنتاج صواريخ بالستية وتطوير قدرات جوية وبحرية يؤهلها للسيطرة على امن المنطقة، لذا تحدثنا في المبحث الأول عن هيكلية النظامين السياسيين في ايران والسعودية، إذ تطرق المطلب الأول عن النظام السياسي في ايران ، وجاء المطلب الثاني ليتحدث عن النظام السياسي في المملكة العربية السعودية، أما المبحث الثاني فتناول موقف البلدين من الإرهاب الدولي، فجاء المطلب الأول يتحدث عن موقف ايران من الإرهاب الدولي وموقفها من محاربة الإرهاب في الأزمة السورية أما المطلب الثاني فتطرق عن الموقف السعودي من قضية الإرهاب الدولي وموقفها من الإرهاب في سوريا والمطلب الأخير هو احتمالية التقارب بين البلدين لحل الأزمات في منطقة الشرق الأوسط.

(*) تدريسي في كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية.

Regional balance between Saudi Arabia and Iran in the Middle East against terrorism - Syria as a model

Dr : RAHMAN ABDUL HUSSEIN DHAHIR

Abstract:

This research attempts to study the Iranian and Saudi stance against regional and international terrorism. It took Syria as a model. The search was divided into tow axes. The first dealt with the structure of the the structure of the Iranian and Saudi political systems. The second axis examined the position of the Islamic Republic in Iran and Saudi Arabia against regional and international terrorism. While Inking the situation to the Syrian crisis; Because both countries have intervened in Syria. This research deals with the process of regional balance in the Middle East region between the Islamic Republic of Iran and the Kingdom of Saudi Arabia. The two countries are one of the most important countries in the region in power, Economy, and Diplomacy , And hence that everyone of them has a team of alliances, and each of them to possess large military capabilities, technical equipment and the production of ballistic missiles and the development of air and naval capabilities to control the security of the region .

المقدمة:

سعت الدولتان الجمهورية الإسلامية في ايران والمملكة العربية السعودية الى التنافس في مد النفوذ السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، وتسابقت على دعم دول تلك المنطقة من اجل إقامة علاقات مميزة معها ضمن المنظور القومي او الإسلامي او العقدي، و قامت كلا الدولتان على تكثيف الاتفاقات العسكرية من اجل ضمان التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومن هنا ينظر الى معالجة الأزمات في منطقة الشرق الأوسط الى سياسة البلدين ايران والسعودية لكونهما يعدان لاعبين أساسيين في المنطقة، ولا يمكن حل الأزمات الموجودة من دون جلوس الطرفين للتفاوض وكلما زاد التوتر بينهما انعكس سلباً على الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط.

الإشكالية

إن منطقة الشرق الأوسط تعد من اهم المناطق الدولية ، كونها منطقة تدفق الطاقة العالمية، لذا تحظى بأهمية كبيرة دوليا، ومن هنا فان أية ازمه إقليمية تؤثر على الاستقرار الإقليمي والدولي ،ولذا فان استقرار المنطقة يعد استقرارا دوليا، فايران والسعودية يتنافسان على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بين الصراع والتعاون ولهذا فان الإشكالية تتضح من هذه الأسئلة الأتية:

س1/ هل تسعى كلا الدولتين الى إيجاد توازن إقليمي يضمن مصالحها في المنطقة؟

س2/ ما هو موقف البلدان من الإرهاب الدولي ؟

س3/ كيف وقف البلدان من الأزمة في سوريا؟

س4/ هل يمكن أن نرى تقاربا بين البلدين لحل جميع الأزمات الإقليمية؟

الفرضية

إن الواقع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يفرض وجود قوى صاعدة تحاول فرض أجندتها ومد نفوذها في المنطقة ، للسيطرة على القرار فيها وحماية مصالحها العليا والحفاظ على استقرارها وحماية حدودها، لذلك تحاول ايران تعزيز قوتها العسكرية من خلال الأذرع الموجودة في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك من خلال قدرتها الصاروخية حتى تجعل هذه الأذرع مصدر قوة في مفاوضاتها الدولية حول البرنامج النووي الإيراني ،بالمقابل تحاول السعودية بناء قدرة عسكرية لخلق توازن عسكري استراتيجي مع ايران في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج بشكل خاص ،يمنعها من فرض شروطها في المنظومة الأمنية الإقليمية في الخليج ومنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول: إثر هيكلية النظامين السياسيين في ايران والسعودية في التوازنات الإقليمية

في هذا المبحث الأول سوف نتطرق الى هيكلية النظامين في الجمهورية الإسلامية ذات النظام الديني والديمقراطي مما يوصف بالنظام السياسي المركب من قيادة دينية منتخبة وحكومة ديمقراطية تنتخب من قبل الشعب ويتصف هذا النظام باليساري والثوري، في المقابل توجد مملكة تمتاز بالحكم الملكي الوراثي للعائلة المالكة والحكم الديني لال الشيخ الذين يفرضون الحكم وفق المذهب الوهابي ولا توجد فيها انتخابات ديمقراطية.

المطلب الأول: النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية في ايران

يقوم النظام السياسي في الجمهورية الإسلامية على مبدأ ولاية الفقيه كأساس للنظام وكمراقب للحكومة في عملها ويعد النظام السياسي الإيراني نظاما مركبا من جهازين للسلطة هما جهاز المرشد الذي يعد اقوى الأجهزة العاملة في الدولة وجهاز الحكومة المنتخبة التي تدير الدولة وفق رؤية المرشد العامة للسياسة الداخلية والخارجية، فالمرشد هو الحاكم الفعلي للدولة والذي يعرض عليه البرنامج الحكومي لمعرفة عدم تعارضه للشريعة الإسلامية او مبادى الجمهورية الإسلامية التي أقرها الدستور الإيراني، ومن هنا يتضح حجم سيطرة المرشد على السياسة الخارجية والداخلية من خلال الموقع المعنوي الذي يحظى به لدى الشعب الإيراني كمرجع وكفقيه له نوع من القداسة عند الكثير من الناس.

المحور الأول: مرشد الجمهورية الإسلامية

إن المرشد ومؤسسة المرشد هي رأس النظام السياسي والديني في ايران ، بل ومحوره إذ تسيطر تلك المؤسسة على كافة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية[1]،ومنحه الدستور الإيراني صلاحيات واسعة لعل من أبرزها السيطرة على القوات المسلحة، وإعلان الحرب والسلام، كما يحق له حق إقرار انتخاب رئيس الجمهورية[2]، وإن الحاكم الفعلي للجمهورية الإسلامية هو المرشد وبيده كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في حين إن رئيس الجمهورية والوزراء يمثلون الأداة التنفيذية لقراراته[3]، وبعد ان صار منصب الولي الفقيه مقننا في الدستور الإيراني، الذي وضعه فوق السلطات الثلاث المعترف بها في داخل النظام(السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية).

المحور الثاني: السلطة التشريعية

تتألف المؤسسة التشريعية في الجمهورية الإسلامية من مجلسين هما : مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور، ويكمل بعضهما البعض لصنع القرارات الرسمية مع وجود مشاركة لمجلس تشخيص مصلحة النظام في عملية صنع القرار والتي تقع جميعها تحت أشراف المرشد والتي ستتوضح كيفية سيطرة المرشد على هذه المؤسسات، ويعتقد مؤسس الجمهورية الإسلامية الأمام روح الله الخميني ان السلطة التشريعية ثابتة لله وحده، فهو السلطة الوحيدة التي يحق لها التشريع وإصدار الأحكام، وكل ما عدا الله وظيفته تطبيق شريعته، وتُمارَس السلطة التشريعية في الجمهورية الإسلامية في إيران من خلال مجلسين احدهما مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور المتابع لعمل مجلس الشورى بهما تتم العملية التشريعية فكلاهما يعد السلطة التشريعية .[4] ويمكن دراستهما على النحو التالي:

أولا: مجلس الشورى الإسلامي:

يعتمد نظام الجمهورية الإسلامية يعتمد أسلوبا جديدا في ممارسة السلطة التشريعية للمحافظة على الأصالة الفقهية لطبيعة هذه السلطة واختصاصاتها من خلال استخدام الأدوات الديمقراطية في حركتها واختيار أعضائها الذين يفوزون بالانتخاب المباشر من قبل الشعب.[5] وهو السلطة الوحيدة التي تسن القوانين التي تقدم كمشروع قرار من قبل السلطة التنفيذية, علما إن هذه المشاريع للقوانين يجب ان تكون مطابقة للشريعة الإسلامية حسب مواد الدستور الإيراني والا سوف يتم رفضها او تعديلها من قبل مجلس صيانة الدستور.[6] وتجرى انتخابات مجلس الشورى كل اربع سنوات قبل نهاية الدورة الموجودة لضمان عدم دخول البلاد في فراغ دستوري .[7]

ثانيا : مجلس صيانة الدستور:

أَنشأ الدستور الإيراني مجلس صيانة الدستور، بجعله كيانا تشريعيا يشترك مع مجلس الشورى، في صياغة القواعد التشريعية، فمجلس صيانة الدستور يعبر عن توجهات الولي الفقيه، فالمرشد يتحكم بمجلس الشورى عمليا ،من خلال تحكمه بمجلس صيانة الدستور.[8] فهو مجلس يراقب عمل مجلس الشورى، فهو يعين نصف الأعضاء بقرار منه ، ورئيس السلطة القضائية يرشح النصف الأخر من الحقوقيين لمجلس صيانة الدستور، ويقوم مجلس صيانة الدستور بالمصادقة على قرارات مجلس الشورى، وضمان مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية والدستور) [9]، كما أنه يمنح صلاحية الترشيح لانتخابات رئاسة الجمهورية في إيران. [10]

المحور الثالث: المؤسسة التنفيذية

تتمثل السلطة التنفيذية في إيران بعدة مؤسسات، منها رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء، ولكن الذي يختص منها بصناعة القرار السياسي الخارجي في المؤسسة التنفيذية هما رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية، ولهذا سيتم تناول هاتين المؤسستين وعلى النحو الاتي:

أولا: رئاسة الجمهورية :

تعد رئاسة الجمهورية من المؤسسات الرسمية الهامة التي تشكل جهاز الدولة في إيران بعد عام (**1979**) وكونها تمثل قمة السلطة التنفيذية ورئيس الجمهورية هو أعلى سلطة رسمية في الدولة بعد سلطة (الولي الفقيه)، وقد صرحت المادة (**113**) من الدستور الإيراني (يعدّ رئيس الجمهورية اعلى سلطة رسمية في البلاد بعد منصب القيادة وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاثة وهو يراس السلطة التنفيذية الا في المجالات التي ترتبط بالقيادة).[11]

وينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات ويمكن انتخابه بصورة متوالية لدورتين بعد إقرار المرشد الأعلى انتخابه (المادة **114**)[12]. ويقوم الرئيس في النظام الإسلامي الإيراني بأداء دور كبير في عملية صنع القرار السياسي، وبناء على ما جاء في الدستور، فان الرئيس يعد هو المسؤول عن تحديد الأولويات في السياسة الخارجية، وعليه تقع المسؤولية أمام القائد وأمام مجلس الشورى والمجلس الأعلى للأمن القومي ، فثمة قرارات

خارجية لا يستطيع الرئيس البت فيها، ولاسيما تلك التي تتعلق بأمور الحرب والسلام ،لأنه ليس لديه من الناحية الدستورية أي سلطة على القوات المسلحة[13]

ثانيا: وزارة الخارجية

تعدّ وزارة الخارجية ذات أهمية كبيرة ،كونها واجهة الجمهورية الإسلامية في العالم، ومن المعروف ان القائد ظل هو المشرف على المواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية، مع ذلك فان قوة شخصية وزير الخارجية الإيرانية لعبت دورا كبيرا في مجال السياسة الخارجية.[14]

المطلب الثاني: النظام السياسي في المملكة العربية السعودية

بدأ التحالف بين الأسرة السعودية ال سعود وشركائهم العلماء الوهابيين في عام **1744** حين شرع مُحَمَّد بن سعود المتوفي عام **1765** وهو زعيم قبلي من الدرعية في المنطقة الوسطى في شبه الجزيرة العربية نجد ومُحَمَّد بن عبدالوهاب **1703-1792** وهو مصلح ديني متشدد من المنطقة نفسها وبالتعاون تم إخضاع الجزيرة العربية وشكل ال سعود القيادة السياسية والعسكرية في هذا التحالف في حين شكل العلماء الوهابية وخصوصا من سلالة مُحَمَّد بن عبدالوهاب القيادة الدينية.[15] وتأسست المملكة العربية السعودية كدولة قائمة بالحدود الموجودة عام (**1932**) عن طريق إصدار مرسوم ملكي من قبل الملك (عبد العزيز بن سعود) وحَّد بموجبه إمارتي(نجد والحجاز) وملحقاتهما ليعلن بذلك عن قيام المملكة العربية السعودية وأصبح لقب الملك وخلفائه من بعده: ملك المملكة العربية السعودية[16].من خلال التسمية يستدل على أن النظام السياسي في السعودية هو نظام ملكي , إذ تتمتع الأسرة الحاكمة بسلطة مطلقة في عملية صنع القرار السياسي وتسيطر على السلطات الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ويستمد نظام الحكم السعودي شرعيته من مصدرين أساسيين هما: الإسلام والتقاليد القبلية[17],وقد نصت المادة الخامسة من النظام الأساسي السعودي: [18] ان نظام الحكم في المملكة العربية السعودية ملكي ويكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء .. ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ويختار الملك ولي العهد ويعفيه بأمر ملكي

ويتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة و يبايع المواطنون الملك على كتاب الله وسنة رسوله وعلى السمع والطاعة و يقوم النظام السياسي السعودي على أساس التحالف القبلي الذي يتم عن طريق المصاهرة مع بعض القبائل الرئيسية في المملكة، فعلى سبيل المثال استخدم الملك (عبد العزيز) أسلوب المصاهرة مع بعض العائلات التي تشكل أركان المملكة ك(آل الشيخ، وآل الجلوي، وآل السديري، وآل الثنيان)[19], إلا إن قبيلة (آل سعود) والتي يتراوح عددها مابين (5000، 7000) أمير وأميرة هي التي تسيطر على مقدرات المملكة منذ نشأتها مستعينة في الوقت نفسه ببعض العائلات الأخرى ذات الدور الواضح والمؤثر في المملكة[20].

وتسيطر على عملية صنع القرار السياسي في المملكة العربية السعودية ثلاث مؤسسات هي على الترتيب التنازلي لأهميتها: مجلس الشورى الذي يتألف من (60-90) عضواً وهو لا يتعدى كونه مجلس ذا صفة استشارية يعين أعضاؤه من قبل الملك وهو مسؤول أمامه وليس أمام الشعب لذلك فهو ذو تأثير محدود في عملية صنع القرار في المملكة[21] ولعلماء الدين دور واضح في رسم السياسات الاجتماعية وتشريع الأعمال القانونية والتوجيه الديني في كافة أنحاء المملكة، والإشراف على التعليم الديني في مدارس المملكة، والدعوة للإسلام في الخارج[22].

وتنص المادة الرابعة والأربعون من النظام الأساسي أن تتكون السلطات في الدولة من :. السلطة القضائية و السلطة التنفيذية والسلطةً التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات.[23] و إن النظام السياسي السعودي إنما يتركز بشخص الملك الذي يجمع بين السلطات الدينية باعتباره (خادم الحرمين) والسلطات السياسية، أما منصب الملك فهو يأتي على قمة النظام السياسي في المملكة العربية السعودية لهذه المؤسسات السياسية، وعليه فهو الشخصية الوحيدة من بين الشخصيات الرئيسية في النظام السياسي الذي يشارك في معظم القرارات بصفته رئيساً للسلطتين التنفيذية والتشريعية[24].وأما مجلس الوزراء فهو يعد السلطة الثالثة في الدولة رسمياً

بعد سلطة الملك وولي العهد و يقوم بالوظيفتين التشريعية والتنفيذية، بالإضافة إلى تأثيره المهم في صنع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية وهو ما نصت عليه المادة (18) من نظام المجلس لعام (1958) والتي أكدت على أن (يرسم مجلس الوزراء السياسة الداخلية والخارجية والمالية والاقتصادية والتعليمية والدفاعية... ولا تعتبر المعاهدات والاتفاقيات الدولية نافذة إلا بموافقته، وقراراته نهائية إلا ما يحتاج منها لاستصدار مرسوم ملكي)[25], وبذلك أصبح المجلس من أقوى أجهزة النظام السياسي السعودي وهو يتمتع بسلطات واسعة ويستمد قوته من خلال ارتباطه الوثيق جداً بالملك، بعد أن أصبح منصب الملك ومنذ تولي الملك(فيصل) هو رئيس مجلس الوزراء وولي العهد نائباً له[26]. ومن كل ما تقدم يمكن التوصل إلى عدد من الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي في المملكة العربية السعودية منها :-

1- انه نظام سياسي عائلي وراثي مغلق يتم توارث العرش فيه بعد موت الملك (عبد العزيز) بين الأخوة تبعاً لترتيب أعمارهم، وبالتالي فهو يتميز عن باقي الأنظمة الملكية التي يتم توارث العرش فيها من الملك إلى ابنه من بعده[27].

2- إن مقاليد الحكم فيه تقع تحت سيطرة عائلات قوية ومؤثرة فهو موجه من قبل هذه العائلات من أهمها قبيلة (آل سعود) التي تشكل امتداداً حديثاً للعائلات والتقاليد القبلية القديمة، إلى جانب علماء الدين الذين يأتي أبرزهم من أفراد عائلة (الشيخ) المتحدرة من صلب مؤسس الحركة الوهابية (مُحَمَّد بن عبد الوهاب)[28].

المطلب الثالث: التوازنات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط

من خلال النظر الى توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط ، توجد مجموعة من الأزمات المتداخلة في ضمن صراعات إقليمية ودولية في منطقة الشرق الأوسط، وبما أن اطراف الصراع الإقليمية واضحة يمكن توصيفها في معسكرين غير ثابتين، المعسكر الأول هو الطرف الأمريكي الخليجي التركي، وحليف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة الكيان الصهيوني ، وأما المعسكر الأخر هو الحكومة السورية وايران وروسيا ، وان لم نشهد تحالفا إسرائيليا

خليجياً معلن ،إلا إن المصالح قد تلتقي في مواجهة مد النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط ،من خلال ضرب حلفائه في المنطقة ، لكون ايران دولة كبيرة وتمتلك قدرات عسكرية كبيرة جعلت من المجتمع الدولي يلتفت الى تقييد قدراتها العسكرية الصاروخية فضلا عن امكانيتها الوصول الى القدرة النووية اذا أتيح لبرنامجها النووي العمل والتطور والاستمرار، لذلك لا يمكن لدولةٍ واحدةٍ بمفردها مجابهة القوة الإيرانية كالسعودية مثلا، ويبدو أنَّ إسرائيل والسعودية تعدان إيران الخطر الأكبر الذي يهددهما، ورغم أن تركيا قد لا تركز على إيران بالقدر ذاته، إلا أنها تشعر بالقلق حيال تنامي إيران على المستوى الإقليمي، الا إن تركيا خرجت من هذا المعسكر الأمريكي السعودي بسبب الخلافات الأخيرة حول عدة مسائل، من أهمها الانقلاب الفاشل الذي حصل في تركيا عام **2016** والذي تتهم تركيا فيه المعارض التركي(فتح الله كولن) المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية انه وراء الانقلاب، والذي سبب عدم تسليم الولايات المتحدة الأمريكية(كولن) لتركيا في تدهور العلاقات التركية الأمريكية ،وتحول في السياسة الخارجية التركية اتجاه روسيا وايران، في الوقت نفسه تخوض المملكة العربية السعودية سياسة خارجية تمثل فيها الجامعة العربية من خلال التحالف الذي تقوده في اليمن وغيرها، في محاولة منها لصدِّ النفوذ الإيراني وإبعاد خطره عنها وعن مصالحها، في المقابل فان ايران تعد اللاعب الأكثر تأثيراً في السياسة العراقية والسورية، واللبنانية واليمنية، أما جهود القوى الإقليمية الأخرى للوقوف في وجه المكاسب الإيرانية، فقد باءت جميعها بالفشل، سواءٌ أكان الدعم التركي والسعودي للمعارضة السورية، أو التمويل السعودي لائتلاف قوى **14** آذار في لبنان وتقديم المساعدات العسكرية للحكومة اللبنانية، أو الحملة الجوية السعودية الحالية ضد الحوثيين.[29]

وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن ايران تمثل خطرا كبيرا على امن إسرائيل وللمحافظة على تفوق إسرائيل عسكريا وتكنلوجيا في منطقة الشرق الأوسط حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الى احتواء ايران ومنعها من التحول الى قوة إقليمية مركزية، من خلال فرض عقوبات اقتصادية على ايران، الا إن ايران نجحت في تكوين قوة إقليمية كبيرة، ومع ذلك

هي تدرك خطورة الموقف الأمريكي المدعوم عربيا من السعودية ،وما يجري من حصار اقتصادي جديد فرضه الرئيس الأمريكي ترامب على ايران من اجل تصفير مستوى صادرات النفط الإيراني في الاسواق العالمية، ومنع جميع الدول من شراء النفط الإيراني، بغية محاصرة ايران اقتصاديا من اجل جلب ايران الى طاولة التفاوض ومنعها من دعم اذرعها الإقليمية الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: الموقف السعودي –الإيراني من الإرهاب الدولي

أصبحت قضية الإرهاب الدولي[30] من اهم القضايا التي تمس الأمن القومي والسيادة الوطنية لجميع الدول لما تمثله من خطر وشيك ممكن أن يقع في أي دولة مهما كانت قدرتها العسكرية والأمنية على اختلاف مستوياتهم بعد أن اتسعت دائرته في الآونة الأخيرة لتشمل دولاً كثيرة في معظم أنحاء العالم الأمر الذي اضر بالنظام الدولي العالمي ومصالح الشعوب وحقوق وحريات المواطنين، فقد شكلت أحداث(11/أيلول/2001) نقطة تحول في النظام الدولي بحيث أصبح الإرهاب الجديد واحداً من الأشكال الرئيسية للصراع المسلح على الساحة الدولية.

المطلب الأول: موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الإرهاب الدولي

يتناول هذا المطلب موقف الجمهورية الإسلامية في ايران في محورين يتحدث الأول منهم حول الموقف الإيراني من الإرهاب الدولي لاسيما بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران، وأما المحور الثاني يتطرق لموقف الجمهورية الإسلامية من الأزمة في سوريا ومقدر محاربتها الإرهاب الإقليمي

المحور الأول: تأرجح العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد انتصار الثورة والموقف من الإرهاب

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعد الشاه الإيراني الحليف الاستراتيجي لها ، وان ايران هي الدولة التي ترعى المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط ، وهي من سعت في زمان الشاه عام **1956** لبناء مفاعلات نووية في ايران لقصد تقليل هدر النفط والغاز داخليا من اجل تصديره للخارج هذا أولا وثانيا الاستفادة الأمريكية من عقود بناء المحطات النووية في ايران الأمر الذي انعكس سياسيا بعد انتصار الثورة الإسلامية في ايران اذ عدت الولايات المتحدة الأمريكية البرنامج النووي الإيراني الذي هي من بناه في ايران لأغراض سلمية وتحويل المحطات الكهربائية من الاعتماد على النفط والغاز الى محطات نووية تحول سياسيا الى برنامج معادي للوجود والمصالح والأمن القومي الأمريكي والإسرائيلي،[31] وبسبب انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الأمام الخميني و موقفه المعادي من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وكذلك معارضة ايران لعملية السلام بين العرب و(إسرائيل) التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية[32] عدة ايران دولة معادية .

ولم تؤد وفاة السيد (الخميني) ووصول السيد (هاشمي رفسنجاني) إلى الرئاسة في إيران عام (**1989**) الذي حاول من خلال انتهاجه سياسة براغماتية معتدلة بعيدة عن التشدد الثوري الأيديولوجي إلى التخفيف من حدة الضغوط الأمريكية على إيران بكونها دولة معادية للغرب , ففي عام (**1992**) اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بتقديم الدعم لحزب الله اللبناني الذي قام بتفجير السفارة (الإسرائيلية) في (بوينس أيرس) رداً على اغتيال(إسرائيل) الشيخ(عباس الموسوي) الأمين العام للحزب نفس العام[33], وعلى الصعيد ذاته اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية إيران بتزويد السودان بأسلحة متنوعة فضلاً عن تدريب المستشارين مما مكن القيادة السودانية من أن تشن هجوماً مسلحاً ضد المتمردين داخلها عام (**1993**) [34],

ألا أن وصول الرئيس (مُحَمَّد خاتمي) إلى رئاسة الجمهورية عام (**1997**) ساهم وبشكل كبير في تحسين صورة إيران حتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها عبر التعامل بسياسة تتسم بالمرونة إزاء القضايا الرئيسية التي شكلت المنطلقات للاتهامات الأمريكية بارتباط إيران

بقضية الإرهاب الدولي, [35], إلا أن أحداث (11/ أيلول 2001) ، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية توفر الغطاء السياسي للمباشرة باحتواء سياسي واقتصادي طويل المدى غايته المعلنة مكافحة الإرهاب الدولي وأحد أهم مدياته الاستراتيجية تطويق إيران وعزلها ,والتي أشارت العديد من المصادر الرسمية الأمريكية إلى قيامها باجتذاب العقول العلمية الروسية والأوكرانية العاملة في المجال النووي والمقدرة بحدود (500) خبير وعالم وهو مالا تسمح به الولايات المتحدة الأمريكية على حافة أهم منابع النفط العالمي في الخليج العربي وبحر قزوين، وفي منطقة لا يسمح لغير (إسرائيل) امتلاك القدرات النووية فيها[36].

أما من جانب ايران ولاحتواء ما يمكن أن يمثله رد الفعل الأمريكي جراء أحداث (11/ أيلول) من تهديد للنظام السياسي الإيراني، دانت مختلف الجهات السياسية الإيرانية الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية بعبارات من نوع (الفاجعة) و(العمل الإجرامي) وأكدت استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب ومعاقبة الفاعلين بمن فيهم (أسامة بن لادن) في حالة ثبوت ضلوعه في هذه التفجيرات, وضمن هذا الإطار قدم الرئيس الإيراني (مُحَمَّد خاتمي) في بيان له عقب التفجيرات تعازيه الحارة للشعب الأمريكي، فبعد انتخابه كرئيس للدورة الثانية وجه السيد (خاتمي) رسالة إلى الشعب الأمريكي أكد من خلالها على أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحترم الشعب الأمريكي، وبإمكان الشعبين من خلال الحوار العقلاني التقدم نحو السلام والأمن والطمأنينة، وعلى صعيد ذي صلة نفى الرئيس (خاتمي) رسمياً أي ارتباط لإيران بقضية الإرهاب الدولي وبالتالي نفي أي تعاون مع زعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن)، مؤكداً في الوقت نفسه استعداد إيران للتنسيق مع الهيئات الدولية في مواجهته[37], ليعقبه في ذلك مرشد الثورة السيد (علي خامنئي) الذي أعلن هو الآخر أدانته للحادث وكان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد في النظام السياسي الإيراني، ودل في الوقت نفسه على إن إدانة الرئيس (خاتمي) لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبر عن موقف الجمهورية الإيرانية الرسمي، هذا في الوقت الذي جمع فيه حوالي (185) نائباً إصلاحيا تواقيعهم على رسالة تحمل معاني الأسف العميق جراء ما حدث[38].

وبإعلان الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحملة العسكرية على أفغانستان بتاريخ (2001/11/18) حاولت الزج بإيران في تلك الحرب بعد أن بدا واضحاً أنه لا يمكن تجاهل الدور الإيراني أثناء مرحلة الحرب وما عليها لاعتبارات عدة، منها طول الحدود الإيرانية المشتركة مع أفغانستان والتي تصل إلى ما يقارب الـ (990) كلم، فضلاً عن نفوذها القوي لدى بعض الأحزاب المعارضة المعادية لحركة طالبان[39]، والأهم من ذلك كله حالة التوتر الذي سادت العلاقات(الإيرانية ـ الأفغانية) قبيل أحداث(11/ أيلول)[40].إلا أن المحاولات الأمريكية سرعان ما اصطدمت بموقف إيران الرافض الزج بها في تلك الحملة رغم خطورة التصنيف الأمريكي لها بأنها دولة داعمة للإرهاب ما دامت خارج التحالف الدولي ضد تنظيم القاعدة ، فمع كل الحرص الإيراني على نفي صفة الإرهاب عنها إلا أنها ومن الناحية الفعلية لم تكن لديها ما تخشاه برفضها المشاركة في الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان هذا من جهة, ومن جهة أخرى جاء رفضها المشاركة بالحملة ضد أفغانستان وان كان نابعاً من المصلحة الإيرانية في ابعد الوجود العسكري الأمريكي من حدودها والخوف من تداعياته إلا إن ذلك يعدُ أيضا انسجاماً مع المواقف العربية (والخليجية منها) وعلى وجه الخصوص مع (السعودية) التي رفضت المشاركة في تلك الحرب[41].وعليه لم تشارك إيران في التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان وهو موقف حمل الكثير من المحللين السياسيين على وصفه (بالحياد الإيجابي) المشابه لموقفها أبان حرب الخليج الثانية، فهي وفي كلتا الحالتين رفضت الحربين معاً من دون أن تبدي اعتراضاً على التخلص من النظامين (العراقي والأفغاني) أن كان ذلك ممكناً من دون مشاركة إيرانية"[42].وبناءً على الرفض الإيراني في المشاركة ضمن العملية العسكرية ضد أفغانستان، أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش(الابن) في الخطاب الذي ألقاه بتاريخ (29/كانون الثاني/ 2002) .

المحور الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

يعتقد المرشد والحكومة الإيرانية أن سوريا لها موقع مميز عند القيادة الإيرانية، لان سوريا وقفت مع النظام الإسلامي في حربها ضد النظام العراقي السابق، على الرغم من وقوف

اغلب الدول العربية في حربها ضد العراق خلال ثمانينيات القرن الماضي، الا أنها لم تكترث لذلك لكونها تعتقد بحق الشعب الإيراني في الدفاع عن نفسه أمام العدوان العراقي ،وكذلك تمتاز سوريا بكونها الدولة العربية التي رفضت أي اتفاقية مع الكيان الصهيوني، وهي بمثابة الخط الأمامي للصد مع الكيان الصهيوني ،فضلا عن كل ذلك، فان الحكومة السورية تمتلك روح المقاومة ودعم المناضلين والمجاهدين في لبنان وفلسطين، وتعد سوريا في طروحات المرشد دولة مهمة وخط احمر لا يمكن المساس بها وغض النظر عن استهدافها من قبل أي دولة أو مجموعة داخلية أو خارجية، ومن هنا قال المرشد الأمام الخامنئي (عن استعداد الجمهورية الإسلامية والشعب الإيراني للتعاون مع الحكومة السورية في مواجهة الأحداث التي تواجه سوريا، وان العقوبات ضد سورية جاءت لأنها أقامت علاقات استراتيجية مع إيران)، وقد استندت سوريا في علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية إلى عوامل جيوسياسية، من أجل ضمان" التوازن الاستراتيجي "مع الكيان الصهيوني ،الأمر الذي يعزز القدرات العسكرية السورية ،ويوجهها في مصلحته، وكذلك حاجة سوريا لحليف في إطار الانقسامات العربية ،وفي المقابل وفرت سوريا للجمهورية الإسلامية حرية الوصول إلى ساحة الصراع العربي–الصهيوني، الأمر الذي عزز الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية ومنحه الشرعية الشعبية ، ونتيجة لذلك رأت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في سوريا شريكاً عربياً ووسيطاً تفاوضياً مع دول عربية وخليجية ، إذ شكلت سوريا للجمهورية الإسلامية ساحة جيوسياسية مهمة ، لزيادة التأثير الإيراني في ملفات متعددة ، مما يجعل القوى الدولية الكبرى في حاجة دائمة إلى التواصل مع الجمهورية الإسلامية بشكل مباشر أو غير مباشر، الأمر الذي يسهم في تخفيف العزلة المفروضة عليها. (43)

ويعتقد المرشد الأمام الخامنئي أن الجمهورية الإسلامية تنظر الى الدفاع عن استقلال وسيادة الدول الإسلامية كواجب تتحمله الجمهورية الإسلامية والنظام الإسلامي في ايران، وهذا ما نصت عليه بعض مواد الدستور الإيراني في عملية الدفاع عن المستضعفين في العالم، فضلا عن الدول الإسلامية، ومن هنا يقول المرشد الأمام الخامنئي(ان الشعب الفلسطيني المظلوم

والشعب اليمني والشعب السوري والشعب العراقي والشعب البحريني والمجاهدين في لبنان وفلسطين سيحظون بدعمنا على الدوام ، وأن الاتفاق النووي مع القوى العالمية لن يؤثر على دعم إيران لا صدقائها في المنطقة، ومن بينهم الرئيس السوري بشار الأسد، وسواء تم التصديق على الاتفاق النووي أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة).[44] ومن هنا أدى ترسيخ العلاقات الإيرانية السورية الى توقيع الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في حزيران 2006 اتفاقية للتعاون العسكري، تشمل توفير التمويل لمشتريات الأسلحة السورية من روسيا الاتحادية ، إذ قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد" في كانون ثاني من العام(2007)،أن أمن سوريا هو أمن ايران ،وتعد اتفاقية التعاون الدفاعي سابقة الذكر التي وقعتها سوريا مع ايران، المذكرة الوحيدة من نوعها بين دولة عربية وايران.[45] وأضاف المرشد الخامنئي لقد احتفظت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعلاقات استراتيجية وثيقة اكثر من ثلاثين عاماً مع الرئيس السوري السابق حافظ الأسد، ومن بعده ابنه بشار الأسد وسيشكل سقوط هذا النظام تحدياً كبيرا لإيران لان الجمهورية الإسلامية تعتقد ان الأزمة السورية هي عبارة عن مؤامرة أمريكية إسرائيلية هدفها الأساسي هو أضعاف الجمهورية الإسلامية الإيرانية، من خلال أنهاء حلفائها وأضعاف اذرعها في المنطقة مما يؤدي الى إرغامها على السير وفق ما يريده التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، للضغط على ايران لإيقاف دعم حزب الله والمقاومة الفلسطينية والقبول بإسرائيل على ارض فلسطين ،أما اذا استطاع نظام الأسد البقاء في السلطة رغم مشكلاته فسيكون ذلك رسالة للغرب بان نظام الأسد هو حامل لواء الممانعة والمقاومة ضد الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية.[46]

وعلى الفرض الأول أي في حالة سقوط الأسد سيتأثر النفوذ الإقليمي لإيران سلبيا من جراء تأثير الأزمة السورية، فمن المعلوم ان تماسك المثلث الثلاثي الأضلاع الذي يضم سوريا وايران وحزب الله يشكل احد المعوقات الأساسية التي حالت دون أقدام إسرائيل على شن هجوم عسكري على ايران ، وذلك لان إسرائيل ظلت طوال الوقت تتحسب لرد

الفعل الذي يمكن ان يصدر عن حزب الله ، اذا ما شنت ذلك الهجوم على ايران، كذلك فان سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، سيؤدي الى حالة من التغير الجذري في المنطقة وسيكون لذلك تداعيات مهمة على ايران، وسيؤدي سقوط احدهما مقدمة للتدخل الخارجي في شؤون الأخرى، وفي ظل الاشتباك الإقليمي المحتمل يمكن تصور استهداف إسرائيل بالصواريخ عن طريق سوريا او ايران او حزب الله، من خلال تحويل طبيعة الأزمة الى مواجهة إسلامية للعدو الإسرائيلي تجتذب أطرافا إقليمية أخرى.[47] ويقول المرشد الخامنئي: خلال لقائه مع وزير الأوقاف السوري في طهران أننا نقف إلى جانب مظلومية الشعب السوري ونحارب الإرهاب الذي ضرب المدن السورية وانهك الدولة، وان الذين اشعلوا هذه الحرب الظالمة سيندمون وان النصر سيكتب لسوريا على أعدائها، وأكد قائد الثورة الإسلامية في إيران، وقوف إيران الى جانب سورية لافتا إلى أن الطريق الوحيد لمواجهة هذه الحرب هو الثبات والمقاومة، وان صمود سورية بقيادتها الشجاعة والمقاومة سيحقق النصر المؤزر على أعداء سورية والأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء).[48] وان القيادة الإيرانية تؤكد على ضرورة أن يكون هناك حل للازمة معتبرا أن حل الأزمة السورية يكمن في منع إرسال الأسلحة للمتطرفين، وقيام الإرهابين بإلقاء السلاح و إيصال مطالبها للحكومة السورية مشددا على أن جبهة الاستكبار تعتزم تفكيك ارتباط حلقة المقاومة في المنطقة التي تجاور الكيان الصهيوني، ويرى البعض أن حالة استمرار بقاء الحكومة السورية في تحالفها مع إيران، ففي تلك الحالة ستكون الجمهورية الإسلامية في إيران هي الرابح الأكبر من هذا الوضع، لاسيما في حال تحالف العراق معها، فعندئذ يمكن أن يكون للجمهورية الإسلامية نطاق نفوذ يمتد من غرب أفغانستان إلى البحر المتوسط، وهذه الاحتمالية وحدها سيكون لها انعكاسات إقليمية خطيرة على الكيان الصهيوني وحلفائه في المنطقة، وعلى صعيد المواقف الإيرانية أعرب ولايتي في قوله (لسوريا دور رئيس في المنطقة فيما يتعلق بتعزيز سياسات المقاومة الثابتة، ولهذا السبب فأن الحرب على سوريا تعد حربا على الجمهورية الإسلامية وحلفائها).[49] وتعتقد

الحكومة الإيرانية أن الحل في سوريا يجب أن يكون عبر المفاوضات المباشرة، وان لا تكون بمؤثرات خارجية، وتحديد نوعية الحكم تترك للشعب السوري.

المطلب الثاني: الموقف السعودي من الإرهاب الدولي

المحور الأول: تأرجح العلاقات الأمريكية السعودية بعد اعتداءات 11 ايلول2001

يعد تاريخ ظهور مصطلح الإرهاب الدولي بعد الاعتداءات التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 أيلول من عام 2001، وعلى الرغم من كون العلاقات الأمريكية السعودية تمتاز بأعلى مستوى من الصداقة والتحالف السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني الا أنها تعرضت لهزة وارتباك مما أدى الى فتور في العلاقة بينهم بسبب الإرهاب الدولي, إذ لم تتعامل المملكة مع وسائل وأدوات هذه القضية حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي عقب التفجيرات التي استهدفتها عامي (1995) و(1996)[50]، فقد ظهرت عدة مشاكل عميقة داخل المملكة منها الشعور بالإحباط لدى غالبية المجتمع السعودي وتنامي حالة التناقض الاجتماعي التي عاشها المجتمع السعودي نتيجة التعارض بين القيم الإسلامية التقليدية والقيم العلمانية الغربية, وهو تعارض تأتى عن برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ضوء سعي الحكومة لتحديث الدولة في الوقت الذي شهدت فيه المملكة إجراءات تقشفية تحت وطأة انخفاض أسعار النفط والإيرادات المتحققة[51] ، أما خارجيا فكان لتواجد ا لقوات الأمريكية على الأراضي السعودية الأثر الأكبر في تنامي هذه الظاهرة[52], فهذا التواجد العسكري وأن حقق أهدافه المعلنة طوال سنوات عدة في حماية المملكة ، فإنه من جانب آخر شكل تهديداً لشرعية النظام السياسي في المملكة وطرح تساؤلات عدة حول مدى التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالدفاع عن المملكة إذا ما تعرضت لتهديد لا يشكل خطراً على مصالحها لاسيما ذلك الذي يمكن أن يتأتى من جانب (إسرائيل)[53], وعليه أثار هذا الوجود العسكري في المملكة حساسية عدد

من علماء الدين المعروفين في المملكة, والأكثر من ذلك دعوة مجموعة إسلامية معارضة في المملكة عام (1993) تسمي نفسها (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) إلى انتخاب حكومة تمثل الشعب وإلى التطبيق الصارم للشريعة الإسلامية وإنهاء حكم العائلة المالكة[54]، وسط هذه التفاعلات جاءت أحداث(11/ أيلول) لتضع المملكة العربية السعودية في مواجهة مباشرة مع قضية الإرهاب الدولي وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية لاعتبارات عدة لعل في مقدمتها:-

1 – ترتبط المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعلاقات مميزة ، الا ان طريقة المعالجة الأمريكية لقضية الإرهاب الدولي وضعت المملكة العربية السعودية في موقف بالغ الصعوبة لاسيما بعد أن تبين أن اغلبيه من نفذوا عمليات(11/أيلول)هم من مواطني المملكة العربية السعودية[55], والأهم من ذلك ان (أسامة بن لادن) هو من وراء العملية الإرهابية ،وعليه وضعت هذه الأزمة المملكة العربية السعودية في موقف حرج[56].

2 _ التأثير الديني للفكر الوهابي المسيطر على المؤسسات السياسية والعسكرية في المملكة العربية السعودية, فمن المعروف أن واحدة من أهم الركائز التي يستند عليها النظام السياسي في السعودية هي الأيديولوجية الإسلامية المستندة على آراء حركة (مُحَّد بن عبد الوهاب), وبالتالي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الترابط (الديني– السياسي) في موضع الاتهام بعد أن تم نشر وصية قائد منفذي الهجمات (مُحَّد عطا) أنها مليئة بالمفردات الإرهابية التي تحث على كره غير المسلمين في الأمة الإسلامية وتعليم الأطفال السعوديين في المدارس الحكومية كره الأمريكيين، ويتكرر هذا الموقف العدائي لغير المسلمين في الخطب الدينية والبرامج التلفزيونية والأنترنيت[57].

المحور الثاني: الموقف السعودي من الأزمة السورية

أولا: اليات الموقف السعودي ضد سوريا

في ظل الثورات الشعبية التي حصلت في منطقة الوطن العربي في تونس وسوريا ومصر واليمن وليبيا كان موقف المملكة العربية السعودية منها موقف الهادى والمتريث في التعامل الدبلوماسي مع بدايات الثورة، إلا أنها خرجت عن هدوئها بخطاب الملك عبد الله بن عبد العزيز بتاريخ 2011/8/8 الذي أشار فيه إلى أن ما يحدث في الوطن العربي لاسيما في سورية ليس من الدين ولا من القيم ولا من الأخلاق، معلناً استدعاء سفير بلاده في سوريا للتشاور، وفي الخامس عشر من مارس 2012 قدمت الرياض نصيحة لبشار الأسد على لسان العاهل السعودي أيضاً بقوله للأسد: (أنت تسير في المسار الخاطئ، وعليك أن تصحح مسارك، وإن لم تكن لديك خطة لتصحيح المسار اترك الفرصة لغيرك) [58]، وكلام الملك حمل في طياته رفضاً سعودياً لما يجري في سوريا من أعمال عنف ضد الشعب السوري العربي المسلم، داعيا إلى الوقف الفوري لمثل تلك الأعمال، ودعاها إلى تفعيل إصلاحات شاملة سريعة، مشددا على أن مستقبل سوريا بين خيارين لا ثالث لهما: إما أن تختار بإرادتها الحكمة، أو أن تنجرف إلى أعماق الفوضى والضياع، مؤكدا أن (سوريا الشقيقة شعبا وحكومة) تعلم مواقف السعودية معها في الماضي، وأن بلاده تقف تجاه مسؤوليتها التاريخية نحو أشقائها.[59]ونددت السعودية بموقف بعض الدول "المتخاذل والمتجاهل لمصالح الشعب" السوري، محملة إياها المسؤولية الأخلاقية لتعطيل التحرك الدولي بهذا الخصوص، وكان الملك عبد الله بن عبد العزيز ابلغ الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف –باتصال هاتفي بتاريخ 22 فبراير 2011– قائلا له :"كان من الأولى من الأصدقاء الروس القيام بتنسيق روسي عربي قبل استعمال روسيا حق النقض في مجلس الأمن، أما الآن فإن أي حوار حول ما يجري لا يجدي .وأضاف: "إن السعودية لا يمكن بإطلاقا بأن تتخلى عن موقفها الديني والأخلاقي تجاه الأحداث الجارية في سورية، وجدّدت السعودية موقفها الغاضب مما يجري في سوريا عبر انسحاب الوفد السعودي بعد كلمة الافتتاح لمؤتمر أصدقاء سوريا في تونس بتاريخ 24 فبراير 2012، قال فيها سعود الفيصل: "ضميري يحتم عليّ مصارحتكم بأن ما تم التوصل إليه لا يرقى إلى حجم المأساة ولا يفي بما يتوجب علينا فعله في هذا الاجتماع" موجها لحضور

مؤتمر أصدقاء سوريا السؤال "هل فعلا قمنا بنصرة الشعب السوري الحرّ الأبي الذي صنع حضارة عريقة أم أننا سنكتفي بإعلانات رمزية وخطوات متباطئة [60]

وبموقفها الثابت المتمثل بوقف القتال الدائر في سوريا ، لذا أعلنت المملكة في 23 كانون الثاني (يناير) 2012 سحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سورية، وقال الأمير سعود الفيصل أمام وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم في القاهرة، وإن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ونحن لن نقبل بأي حال من الأحوال أن نكون شهود زور، أو أن يستخدمنا أحد لتبرير الصراع الموجود في سوريا ، معلناً من هذا المنطلق سحب المملكة لمراقبيها نظراً لعدم تنفيذ عناصر خطة الحل العربي التي تهدف أساساً لحقن الدماء السورية الغالية.[61]

المطلب الثالث: التوازن بين القدرات العسكرية الإيرانية والسعودية

يرى كثير من الخبراء أن المقصود بالتوازن هو حالة الاستقرار أو التعادل فيما يتعلق بقياس القدرات الشاملة للدول أي القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية، كما يرون أن الاستراتيجية هي علم وفن استخدام القدرات الشاملة لدولة أو مجموعة من الدول لتحقيق أقصى قدر ممكن لتحقيق الأهداف. ويمكن دراسة القدرات العسكرية الإيرانية والسعودية من خلال دراسة القدرات السياسية والعسكرية للطرفين.

المحور الأول : القدرات العسكرية الإيرانية– السعودية

يتناول هذا المحور القدرات العسكرية لكلا البلدين مبينا بالجداول العلمية لمقدار وحجم الانفاقات العسكرية لأغلب دول منطقة الشرق الأوسط.

أولا: القدرة العسكرية الإيرانية:

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ٥٤٥ ألف فرد، وقوات الاحتياط العاملة مليون و ٨٠٠ ألف فرد، وتمتلك طائرات من كافة الأنواع ٤٧١ طائرة، والمروحيات ١٢٣، والمروحيات الهجومية ١٢، والطائرات الهجومية (جناح ثابت) ١١٩، ومقاتلات ١٣٧، وطائرات تدريب ٧٨، وطائرات نقل ١٩٦، ومطارات فى الخدمة ٣١٩، ودبابات ١٦٥٨ دبابة، ومركبات

قتال مدرعة ١٣١٥، ومدفعية ذاتية الحركة ٣٢٠، والمدفعية المسحوبة ٢٠٧٨ مدفعا، ونظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ١٤٧٤، وان إجمالى عدد القطع البحرية ٣٩٧، منها 6فرقاطة، و3 طرادات ، و32غواصات ، وزوارق حماية السواحل عدد ١١١، ووحدات مكافحة ألغام بحرية ٧، وتقدر ميزانية الدفاع الإيرانية بستة مليارات وثلثمائة مليون دولار سنوياً. ([62])

ثانيا: القدرة العسكرية السعودية

يبلغ التعداد الرسمي للجيش العامل ٢٣٣ ألف فرد، وقوات الإحتياط العاملة ٢٥ ألفا، والطائرات من كافة الأنواع ٦٧٥ طائرة، والمروحيات ١٨٢، والمروحيات الهجومية ١٨، والطائرات الهجومية (جناح ثابت) ٢٣٦، ومقاتلات ١٥٥، وطائرات تدريب ١٦٨، وطائرات نقل ١٨٧، ومطارات فى الخدمة ٢١٤، ودبابات ١٢١٠ دبابات، ومركبات قتال مدرعة ٥٤٧٢، ومدفعية ذاتية الحركة ٥٢٤، المدفعية المسحوبة ٤٣٢ مدفعا، ونظم الصواريخ متعدد الإطلاق (إم إل آر اس) ٣٢٢، إجمالى عدد القطع البحرية ٥٥، و7 فرقاطة ، و4 طرادات ، وزوارق حماية السواحل ٣٩، ووحدات مكافحة ألغام بحرية ٣، وتقدر ميزانية الدفاع السعودية ٥٦ مليارا و٧٢٥ مليون دولار سنوياً.([63])

ويبين جدول رقم (1) الإنفاق العسكري السنوي لدول المنطقة تعاظم إنفاق دول الخليج بالنسبة لإيران، ولكن تقييم التوازن العسكري يعتمد على درجة الاستعداد القتالي ممثلة في كفاءة القوات وفاعلية العتاد وعمليات الإمداد والصيانة.

جدول رقم (1)

الدولة	الإنفاق على الدفاع بالمليون دولار	الإنفاق على الدفاع دولار / فرد	الإنفاق على الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	قوات بالخدمة بالألف	قوات احتياط بالألف	قوات شبه عسكرية بالألف

	2014	2015	2016	2014	2015	2014	2016	2015	2014	2016	2017	2017	2017
إيران	15,801	14,174	15,882	195	173	192	3.81	3.63	3.85	523	350	40	
العراق	18,868	21,100	17,900	524	573	476	8.48	12.87	11.61	64	0	145	
الكويت	4,803	4,313	؟	1,751	1,547	؟	2.95	3.78	؟	16	24	7	
السعودية	80,762	81,853	56,898	2,953	2,949	2,021	10.71	12.67	8.92	227	0	25	

[64]

وتقوم الاستراتيجية الإيرانية الراهنة على ثلاثة أنواع من القوى: القوى الصاروخية، القادرة على شنّ عمليات هجومية ودفاعية ضد جميع دول المنطقة، والقوى البحرية، القادرة على مراقبة وازعاج القوات البحرية الأمريكية في الخليج، ومحاولة إغلاق ممر "هرمز" إذا لزم الأمر، والقوى المتحالفة مع إيران والتي يمكن أن تشنّ حروبًا بالوكالة لحساب طهران، وفي المقابل تظل الحرب اليمنية، المستنقع العميق الذي علقت به الرياض، تدخلاً باهظ الثمن بالنسبة لها. وقد أوقفت الحرب التي بدأت في مارس/آذار عام **2015** الحوثيين عن التقدم صوب مدينة عدن، وأجبرتهم على الانسحاب من أجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية، غير أنَّ غياب استراتيجية للخروج أبقت الرياض بين المطرقة والسندان، فقد كانت الرياض تكافح لنزع سلاح الحوثيين، وعلى الرغم من أنَّ هذه المهمة بدت مستحيلة منذ عام **2015**، فقد ظلَّت الرياض مُصرَّة على خيارها العسكري ،وما يُعد جديداً هو تركيز الحكومة السعودية المُتكرِّر على دعم إيران للحوثيين، كان الدعم السياسي والإعلامي الذي قدمته طهران

للحوثيين جلياً. لكنَّ دعمها العسكري للجماعة ما زال مبهماً، ومع ذلك فأنَّ السعودية كانت تضخم بوضوح حجم هذا الدعم العسكري([65])

وكانت صواريخ الحوثيين تستهدف السعودية منذ عام **2015**، وبمرور الوقت أصبحت الهجمات الصاروخية حتى أكثر تطوراً ودقة، ورغم ذلك، فعندما استهدف الحوثيون الأراضي السعودية اتهمت الرياض إيران .([66]) ولكن هذه الصواريخ ستعوّض إيران عن عجزها في الكم والكيف لقدرات قوّاتها الجوّية المهاجِمة مقارنة بقدرات القوّات الجويّة أو الصاروخية التي تمتلكها الآن دول مجلس التعاون الخليجي أو إسرائيل أو مصر، وتقوم ايران بتطوير صواريخ طوافة (كروز) وهي يمكن أن تشكّل تهديدًا ليس فقط للدول المجاورة ولكن تهديدها قد يمتد للأسطول الأمريكي في الخليج وبحر العرب، ويعتقد أنّ أحد هذه الصواريخ قادر على نقل قنبلة نووية متوسطة. ([67])

وتمتلك الدول الخليجية قدرات جوية حديثة ومؤثرة تتفوق على إيران، وقدرات صاروخية متنامية، ومع انخراط العديد من دول المنطقة في عمليات الأمن الداخلي ومهام مكافحة الإرهاب، أو المشاركة في النزاعات في بعض المناطق، فقد تصاعدت وتيرة شراء معدات القتال إما بدافع التحديث، أو لاستعواض المعدات والذخائر، وفى الوقت نفسه، واصلت الدول الإقليمية خططها لتعزيز قدرات الدفاع الصاروخي، فقد تم نشر أنظمة باتريوت في السعودية للدفاع ضد الصواريخ التي أطلقتها حركة انصار الله في اليمن المدعومة من ايران.([68])

ولا تزال القوات المسلحة السعودية هي الأفضل تجهيزا لجميع الدول في المنطقة باستثناء إسرائيل، ويتمثل دور الجيش في حماية السلامة الإقليمية للدولة وضمان الأمن الداخلي، وقد أظهرت العمليات ضد الحوثيين في اليمن منذ عام **2015**م، تحسنًا في القيادة والسيطرة، واستمرت وحدات باتريوت باك–**2** السعودية في التعامل بنجاح ضد عدد قليل من صواريخ سكود–**B** التي أطلقتها القوات الحوثية بشكل فردي، وقد أثبتت المملكة العربية السعودية قدرتها على دعم القوات المنتشرة على الأراضي داخل المنطقة، وكان هناك دعم أمريكي

وبريطاني في صيانة الطائرات المقاتلة وغيرها من المعدات الحديثة، وهناك خطة طموحة تستهدف التصنيع المحلي لنسبة كبيرة من العتاد الحربي بحلول عام **2030**م.([69])

المحور الثاني: مستقبل العلاقات الإيرانية– السعودية

لكي نصل الى حقيقة العلاقات الإيرانية السعودية لابد معرفة أصول السياسة الخارجية للطرفين فهي أساس الاختلاف او التقارب فيمكن ان نشير الى عدة أمور تكون مرتكزا لمعرفة مستقبل العلاقات بينهما، فتهدف السياسة الخارجية الإيرانية الى السعي لإقامة حكومة إسلامية عالمية ومقاومة ورفض التسلط ،والدفاع عن المستضعفين، ودعم حركات التحرر وتأسيس الأمة الإسلامية الواحدة، بينما سعت المملكة العربية السعودية الى الأهداف التالية هي القيام بالدور القيادي للعالم الإسلامي لاسيما الدول العربية، والعمل على وحدة العرب، وحماية مصالحهم ، والعمل على الحد من انتشار الثورة الإسلامية في المنطقة والعالم الإسلامي.([70])

ومع هذه الأهداف التي أتبعتها كل من ايران والسعودية كان يبدو واضحا ان علاقة البلدين شابها نوع من المنافسة والتضاد في عقد الثمانينيات فالسعودية التي تتبع سياسة الحفاظ على الوضع القائم ومواجهة كل قوة وسلطة متجددة في المنطقة لذلك لم تستطع ان تطبع علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية في ايران وأهدافها التواقة الى تغيير الوضع القائم في المنطقة ، ومن جهة أخرى فان ايران وبسبب ما تتميز به ثورتها الإسلامية وجهت هجومها الإعلامي وبسرعة فائقة ضد السعودية وكل الدول العربية.([71])

لقد تبنى الرئيس حسن روحاني موقفا متزنا من دول الخليج العربي اذ كان حريصا على تحويل الخصومة مع السعودية الى احترام متبادل والعودة، إلى خط السياسة الخارجية الإقليمية الذي اعتمدها الرئيسان رفسنجاني وخاتمي واللذان وضعا إرساء علاقات طبيعية مع الرياض ضمن الأولويات الدبلوماسية الإيرانية، وقد وصف روحاني السعودية "بالصديقة والشقيقة"، مشدداً أن تحسين العلاقات مع دول الخليج المجاورة يأتي على رأس أولويات سياسته الخارجية([72]).

وتقود المملكة العربية السعودية وإيران حرب الشرق الأوسط الباردة الجديدة، وقد سبق أن تنازعت الدولتان على النفوذ في العراق ولبنان وفلسطين، وهاهما تتنازعان حالياً للاستئثار بالنفوذ في سوريا، إنهما القوتان الكبيرتان اللتان تقفان وراء جانبي الانقسام الطائفي الذي يساعد على تأجيج العديد من الصراعات في المنطقة، ومن خلال التوجهات السياسية للبلدين ندرك إمكانية إعادة تقييم السياسة الخارجية الإقليمية لكل بلد، ولذا لا يمكن ان نصف العلاقات العربية الإيرانية بالجيدة او السيئة استنادا الى علاقات تلك الدول بل الى مقدار تأثر مصالح البلدين والظروف الدولية والإقليمية التي تضغط عليهما.[73]

الخاتمة

يعد تنافس ايران والسعودية على السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ذو تأثير كبير على مدى الاستقرار فيها ،لكونهما يمثلان القوتان ذات التأثير الأكبر في منطقة الشرق الأوسط، لما يمتلكان من مقدرات بشرية وإمكانات عسكرية واقتصادية وسياسية تؤثر على امن المنطقة واستقرارها، فالتعاون بينهما يؤدي الى ازدهار اقتصادي واستقرار امني والتوتر بينهما تؤدي أثاره الى عدم الاستقرار، وهذا ما كان مخططا له في السنوات الماضية حين سيطر تنظيم القاعدة وداعش على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا وخطط لتدمير المنطقة بالكامل، هدفها جعل الكيان الصهيوني هو الأقوى إقليميا بعد تدمير البنى التحتية العسكرية لدول المنطقة وأضعاف القدرات العسكرية وانهاكها في حروب محلية، الأمر الذي أدى الى تحول العلاقات الإيرانية –السعودية الى مستويات عالية من التوتر والصراع المصحوب بالتطرف الأيديولوجي ،فأعطاها بعدا اكبر من ذلك مما أدى الى اتساع الفجوة وانتشار الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من كون سوريا الخط الأول في قوى الممانعة والمقاومة ضد الصهيونية العالمية، الا أن المستفيد الأول من الصراع الإيراني السعودي في سوريا هو الكيان الصهيوني لان هذا الصراع المتمثل بدعم داعش من قبل قطر والسعودية وتركيا والغرب مقابل دعم روسي إيراني للحكومة السورية أدى الى تدمير البنى التحية لسوريا وأضعاف القدرة العسكرية السورية، ومن خلال ما تقدم اتضح الإمكانيات السياسية

والاقتصادية والعسكرية للبلدين لخلق توازن إقليمي سياسي وعسكري واقتصادي يؤثر على المنطقة، ومن هنا نستنتج إن جلوس ايران والمملكة العربية السعودية الى طاولة التفاوض وحل المشاكل بينهما بالحوار ، سوف يؤدي الى حل الأزمات في سوريا ولبنان والعراق واليمن والبحرين من دون تدمير أو تهجير أو قتل وهذا يعود لمقدار نجاح السياسة الخارجية في إدارة الملفات الإقليمية، ومما سبق اتضح إن السعودية أوجدت تحالفاً عسكرياً خليجياً وعربياً للدفاع عن الشرعية في اليمن، ولضرب التمرد العسكري الحوثي، في إشارة واضحةً إلى ايران، بأن المملكة باتت أكثر جرأة وانتباهاً في تحركاتها الخارجية السياسية والعسكرية، وهو الأمر الذي أربك حسابات إيران على المستوى الاستراتيجي، بل وأعاد بها الحال إلى تقييم دورها في دعم حلفائها في المنطقة، مما أوجد معادلة جديدة في خضم الصراع في سوريا، لجهة تعويض الخسارة في اليمن، بل وقد فتح الباب على تغيرات جيوسياسية مغايرة تماماً لما كان متوقعاً بالنسبة للقوى الدولية المؤثرة في الإقليم، ولا سيما الولايات المتحدة وروسيا، لجهة تعميق حالة الضعف الاستراتيجي في الشرق الأوسط، بهدف الإبقاء على تحالفاتها وصون مصالحها.

الهوامش

[1] طلال عتريسي، التوجهات السياسية الإيرانية نحو العالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، العدد (17)، 2001، ص67.

[2] وليد محمود عبد الناصر، إيران وإشكاليات التحول من الثورة إلى الدولة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد(136)، 1999، ص15.

[3] غسان بن جدو، إيران... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (235) ، 1998 ، ص7.

[4] النظام السياسي في ايران ,مركز سورية للبحوث والدراسات,27كانون الثاني,2014 على الموقع
www,syriasc.net

[5]) المصدر نفسه ,ص144

[6]) نيفين منعم مسعد. صنع القرار في ايران والعلاقات العربية –الإيرانية. مركز الوحدة العربية. بيروت. ط1. 2001، ص130

[7]) حسين علي مكطوف, ، ايران والمنهج الديمقراطي ،مركز العراق،ط1،بغداد، 2014،,ص145

[8]) امل حمادة, امل حمادة، الخبرة الإيرانية، الشبكة العربية للأبحاث، ط1، بيروت،2008،, ص248

[9]) المادة(91) من الدستور الإيراني.

[10]) نقلا عن عبد العزيز مهدي, سياسة ايران الخارجية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد, ,2005,ص92

[11]) [(11)] دستور الجمهورية الإسلامية ،المادة(113) المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، بيروت، ص103

[(12)]المصدر نفسه، ص104.

[13]) شحاته مُحَمَّد, السياسة الخارجية الإيرانية في عهد الرئيس حسن روحاني، مركز الأمارات للدراسات الاستراتيجية، رقم الإصدار(191)، أبو ظبي، 2014، ص26

[14]) غضنفر ركن، الإسلام والنظام السياسي في الجمهورية الإسلامية مركز الحضارة،بيروت،2011،ص500

[15]) بريجيت مارشال، العلاقات السنية الشيعية المعاصرة، ترجمة مصطفى نعمان،مطبعة الكتاب،،ط1، بغداد،2018،ص48

[(16)] David E. Long, The Persian Gulf, Westview Press, Colorado, 1988, P.27.

[(4)] مُحَمَّد السعيد، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت , 2000،ص206

[18]) النظام الاساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، أ/90، 2010، ص11

[(19)] حسن حمدان العلكيم، بيئة صنع القرار السياسي الخارجي السعودي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد (117)، 1994. ص 47.

[(20)]مُحَمَّد السعيد ،مصدر سبق ذكره، ص 204.

[(21)] غانم النجار، واقع ومستقبل الأوضاع السياسية في دول الخليج ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد(269) ، 2001، ص104.

[(22)] فؤاد الفارسي، النموذج السعودي في التنمية: دراسة حالة، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العدد (128)، 1985، ص150.

[23]) النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية، مصدر سبق ذكره، ص22

(24) حسن حمدان العلكيم، مصدر سبق ذكره، ص 48.

(25) احمد عبد الله ناهي، نظام الحكم في المملكة العربية السعودية: دراسة في التطورات السياسية وخيارات المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 1998، ص93.

(26) مُحَمَّد بن صنيتان، النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص60-61.

(27) فؤاد الفارسي، مصدر سبق ذكره، ص 152.

(28) قيس مُحَمَّد نوري، مفيد الزبدي، المجتمع والدولة في السعودية: مسيرة نصف قرن، بيت الحكمة، بغداد ، 2001، ص45-48.

(29) F.Gregory Gause لماذا مقال، لماذا لايوجد تحالف ضد ايران، الأربعاء 3 يونيو 2015، على الموقع الالكتروني:.https://www.brookings.edu

(30) بليشنكو وزادانوف، الإرهاب والقانون الدولي، ترجمة المبروك مُحَمَّد الصويعي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1994، ص29.

(31) براء عبد القادر وحيد، القدرات العسكرية الإيرانية وإثرها في ميزان القوى في الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد26، 2002، ص149.

(32) Graham E. fuller, repairing us . Iranian relations, Gournal, Middle East Policy Council, No. 2, October, 1998. P. 4.

(33) وليد عبد الناصر، إيران: دراسة عن الثورة والدولة، دار الشروق للنشر، القاهرة، 1997. ص84.

(34) هيثم مزاحم، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (84)، 1999، ص64.

(35) الكسي غروميكو، رؤية روسية للتقارب مع إيران: حلف أوراسيا الجيوسياسي، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (76)، 1998، ص27.

(36) سرمد عبد الستار أمين، الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية في الميزان، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، بغداد، العدد (78) ، 2001، ص6.

(2) ينظر: مُحَمَّد رشاد الشريف، أبعاد العدوان الأمريكي على السودان وأفغانستان، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت ، العدد (76) ، 1998، ص105.104.

(38) التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002.2001، دار الخليج للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة، 2002، ص161.

[39]سميرة عبد الرحمن ، الحرب الأهلية الأفغانية ، نشرة قضايا دولية , مركز الدراسات الدولية ، بغداد ، العدد (43) ، 2000، ص85.

[40] علي جوني ، الأزمة بين إيران وطالبان، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد (76)، 1998، ص93.

[41] التقرير الاستراتيجي الخليجي2001-2002، مصدر سبق ذكره، ص162.

[42] تيري ميسان، الخديعة المرعبة 11/أيلول/2001 ، ترجمة حوران فازان، مايا سلمان، دار كنفان للدراسات والنشر، دمشق، 2002، ص164.165.

[43]) عزمي بشارة ،سورية: درب الآلام نحو الحرية محاولة في فهم التاريخ الراهن، المركز العربي للأبحاث والدراسات،الدوحة،2013،ص514

[44]) بي بي سي, الخامنئي الاتفاق النووي لن يؤثر على دعم ايران لاصدقائها في المنطقة,18 تموز 2015, على الموقع www.bbc.com

[45])سركيس ابو زيد ، إيران والمشرق العربي مواجهة ام تعاون ، سلسلة الدراسات الإيرانية العربية ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامية ، بيروت ، ط1 ، سنة 2010، ص107

[46]) احمد قنديل، مستويات متعددة، التاثيرات المحتملة للأزمة السورية، السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، العدد(190)، القاهرة، 2012، ص 61

[47]) المصدرالسابق،ص62

[48]) نقلا عن سانا, الخامنئي في لقاء مع وزير الأوقاف السوري,إيران إلى جانب سورية والنصر سيكتب لها قيادة وشعباً,,صحيفة الثورة السورية,10/31 /2013 على الموقع www.thawra.sy

[49]) ولايتي إي هجوم على سوريا هو هجوماً على إيران ، شبكة المعلومات الدولية ألانترنت على الرابط http://www.bbc.co.u،

[50] مُحَمَّد بن دليم آل دليم، أصل مشكلة الإرهابيين في المملكة العربية السعودية، إنصات شخصي، قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ 2004/5/12.

[51])صالح بن عبد الرحمن المانع، العلاقات العالمية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية: الواقع والطموح، مجلة المستقبل العربي، العدد (268)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2001، ص165.

[52]Herman Frederick Saudia and the United State : Birth of Security Partnership, Middle East policy, No. (4), 1999, P.3.

[53] نيل غرافت، أسرار الحروب: حروب قرن كامل وأولى حروب القرن العشرين، ترجمة أياد ملحم، دار الحسام للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2003، ص284.

(54) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (147) ، 2001، ص50.

(55) Patterns of Global Terrorism 2001, released by the office of the Coordinator for Counter terrorism,http://www.unsifo.state.gov./ar/home/products.2001.

(56)

The charge against international Terrorism, Usama bin Laden, U. S . Department of State, Washington.http:/www.whitehouse.gov/news/releases/. 12/10/2001.

(57) إبراهيم غرايبة، أمريكا والسعودية: حملة إعلامية أم مواجهة سياسية؟

http://www.aljazeera.net/nr/exeres/11/3/2002.

58) ينظر :نايف الرشيد، العاهل السعودي أبلغ الأسد 3 مرات بترك الفرصة لغيره، مجلة الشرق الأوسط، العدد 12151، 5 مارس 2012م

59) بدر الخريف، مواقف السعودية مع سوريا.. من معركة «ميسلون» إلى حماية المواطنين من مذبحة النظام، مجلة الشرق الأوسط،30 مارس 2012م ،العدد 12176.

60) عبدالله آل هيضه، السعودية تزداد غضبا وتنسحب بعد كلمة نارية في مؤتمر تونس، مجلة إيلاف، الجمعة 24 فبراير2012.

61) ثبات الموقف السعودي من الأزمة السورية، الوطن أون لاين ، 2012-04-02.

62) محمد مجاهد الزيات، الاستراتيجية في منطقة الخليج، مجلة اراء حول الخليج الالكترونية، العدد137، 2015، على الموقع الالكتروني http://araa.sa/index.php?vie .

63) المصدر نفسه،ص1

64) مستخرج من التقرير السنوي 2017، معهد ستوكهولم العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،بيروت،2018، ص453

65(65)(See for instance: Mareike Transfeld "Iran's Small Hand in Yemen," Carnegie Endowment for International Peace, February 14, 2017.

66) Simeon Kerr, Katrina Manson, Ahmed Al Omran, "Saudi Arabia Accuses Iran of 'act of war' as tensions rise," Financial Times, November 7, 2017.

67) اللواء الدكتور محمد علام سيد، التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج، على الموقع الالكتروني

htt//www.eremnews.com..

68)شفيق الغبرا، بين ايران والخليج البيئة المتحولة،20 أيار،2016، على الموقع الالكتروني

https:www.washingtoninstiute,org

69) اللواء الدكتور محمد علام سيد، التوازن الاستراتيجي والعسكري في الخليج، مصدر سبق ذكره.

70) ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الايرانية، شركة المطبوعات للتوزيع، ط1،بيروت،2015، ص237

71) بهرام اخوان كاظمي، مسار العلاقات الإيرانية السعودية، شؤون الشرق الأوسط، العدد102، ربيع2001،ص69

[72]) ياسر عبدالحسين، السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص241

[73]) طلال عتريسي، العرب وايران، مصالح مشتركة وعلاقات غير مستقرة، عن كتاب مجموعة من الباحثين، العرب وايران، مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، 2012،ص89